

تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٨٣٠ (٢٠٠٨)

أولاً - مقدمة

- ١ - طلب مجلس الأمن، في الفقرة ٦ من قراره ١٨٣٠ (٢٠٠٨) إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى المجلس كل ثلاثة أشهر عن مدى الوفاء بمسؤوليات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وهذا التقرير هو ثالث تقرير يقدم عملاً بذلك القرار.
- ٢ - ويقدم التقرير آخر المستجدات في أنشطة الأمم المتحدة بالعراق منذ التقرير السابق (S/2009/102)، المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩. ويعرض التقرير موجزاً للتطورات السياسية الرئيسية التي طرأت خلال الفترة قيد الاستعراض، فضلاً عن الأحداث الإقليمية والدولية المتعلقة بالعراق. كما يقدم التقرير آخر المستجدات في أنشطة ممثلي الخاص للعراق، فضلاً عن المسائل التنفيذية والأمنية.

ثانياً - موجز التطورات السياسية والأمنية الرئيسية التي طرأت في العراق

- ٣ - في ٦ آذار/مارس، جدد رئيس الوزراء نوري المالكي دعواته إلى المصالحة الوطنية، بما في ذلك ضرورة مد الأيدي إلى كوادر حزب البعث ومسؤوليه السابقين. وشدد النائب السني لرئيس الجمهورية، طارق الهاشمي، على أن عملية المصالحة تتطلب وقتاً وتتضمن حوافز، منها إمكانية منح مزيد من الصلاحيات من خلال إجراء تعديلات دستورية لكي تتغلب الطائفة السنية على سنوات من انعدام الثقة وتشارك مشاركة كاملة في العملية السياسية.
- ٤ - ولا تزال عملية المصالحة هشّة، وقد اتسمت خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتفشي السخط فيما بين عناصر مجالس الصحوة وأعضاء جماعات أبناء العراق فيما يتعلق بعدم دفع المرتبات وإدماج أفرادهم في قوات الأمن العراقية والهيكل الحكومية الأخرى. ويسهم تراجع

عائدات النفط في هذه المشكلة، حيث اضطرت الحكومة إلى خفض ميزانيتها لعام ٢٠٠٩ بصورة حادة وتجميد تجنيد أفراد الشرطة. وازدادت سخونة التوترات في ٢٨ آذار/مارس عندما اعتقل أحد قادة مجالس الصحوة البارزين في وسط بغداد لما تردد عن تورطه في أعمال عنف طائفية في الماضي. غير أنه رغم إعراب مجالس الصحوة الأخرى عن قلقها إزاء اعتقاله، تردد أن الشخص المذكور لا يتمتع بكثير من التأييد بين قادة المجالس.

٥ - وانتخب إياد السامرائي، مرشح كتلة التوافق (ونائب نائب الرئيس الهاشمي في الحزب الإسلامي العراقي) رئيساً جديداً للبرلمان أثناء جلسة برلمانية عقدت في مجلس النواب في ١٩ نيسان/أبريل. وأنهى ذلك حالة من الجمود السياسي استمرت أربعة أشهر عقب استقالة رئيس البرلمان السابق، محمود المشهداني، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ويشمل البرنامج الجديد الذي أعلنه رئيس البرلمان التعجيل بإقرار التشريعات المعلقة، وتعزيز الدور الإشرافي للبرلمان، والمضي قدماً في التحضير للانتخابات البرلمانية المقبلة، وكفالة المتابعة الوثيقة لشؤون اللجان المستقلة. كما يشمل البرنامج الانتهاء من المهام المعلقة الموكلة إلى مجلس النواب، مثل تعديلات الدستور وعمل مختلف اللجان البرلمانية، بحيث تشمل اللجنة المشكلة بموجب المادة ٢٣ من قانون انتخابات المحافظات، التي كلفها مجلس النواب بإيجاد صيغة لتقاسم السلطة قبل إجراء انتخابات مجالس المحافظات في كركوك.

٦ - وكان إعلان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات نتائج انتخابات المحافظات رسمياً في ٢٦ آذار/مارس إيذاناً ببدء عملية تشكيل مجالس المحافظات في ١٤ محافظة أجريت فيها الانتخابات في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بما في ذلك اختيار المحافظين ونوابهم في كل محافظة. وفي محافظات الوسط، فازت أغلبية أكبر بالانتخابات، مما سهّل تشكيل التحالفات وحسم توزيع المناصب الكبرى بصورة أسرع. أما في بعض محافظات الجنوب، فقد انقسمت الأصوات مما زاد من صعوبة وصول أعضاء المجالس المنتخبين حديثاً إلى توافق في الآراء.

٧ - وكانت المثني آخر محافظة تشكل مجلسها المحلي بانتخاب محافظها في ٣٠ نيسان/أبريل، أما في النجف، فقد طعنت اللجنة القانونية بالبرلمان العراقي في الطريقة التي انتخب بها المحافظ. وثمة دلائل على أن المسألة قد تحسم من خلال المحكمة العليا في العراق. وفي نينوى، كان هناك نزاع مستمر بين قائمة نينوى المتأخية ذات القيادة الكردية وقائمة الحدياء الجديدة التي فازت في انتخابات المحافظة في كانون الثاني/يناير. ويقاطع الأعضاء الأكراد في مجلس المحافظة اجتماعات المجلس، ويطالبون بمنح الأكراد مزيداً من المناصب في حكومة المحافظة. وفي ٨ أيار/مايو، منعت قوات البشمركة الكردية المحافظ المنتخب حديثاً

من حضور مناسبة رياضية في ناحية بعشيقة، مما أدى إلى تبادل الاتهامات بين الجانبين. وردا على ذلك، طالب المحافظ وأنصاره حكومة إقليم كردستان بسحب قواتها من جميع المناطق المتنازع عليها في نينوى. ولا يزال الوضع يدعو إلى القلق البالغ.

٨ - ورغم تحسن الحالة الأمنية عموما منذ عام ٢٠٠٨، فإن التصاعد الذي حدث في الآونة الأخيرة في الهجمات الجماعية العشوائية والعنيفة لا يزال يوقع خسائر فادحة في صفوف المدنيين ويبين أنه لا تزال هناك تحديات أمنية خطيرة. فقد حدثت موجة جديدة من التفجيرات الانتحارية، بلغت ذروتها في سلسلة منسقة شملت تفجير أربع قنابل في أنحاء العراق في ٢٣ آذار/مارس، مما أسفر عن مصرع ما لا يقل عن ٣٢ شخصا وإصابة عشرات بجروح. كما كان هناك قرابة ٢٠ تفجيرا انتحاريا في شهر نيسان/أبريل، لقي فيها ٣٥٥ عراقيا مصرعهم، بما يجعله أعلى شهور عام ٢٠٠٩ في عدد القتلى، حسب المسؤولين العراقيين. كما أفيد أن أكثر من ٨٠ حاجا إيرانيا لقوا مصرعهم خلال نفس الشهر. وفي ٢٠ أيار/مايو، انفجرت سيارة ملغومة في شمال غرب بغداد مما أسفر عن مصرع ٤٠ شخصا وإصابة أكثر من ٧٠ آخرين، وأعقب ذلك في اليوم التالي سلسلة من الانفجارات في بغداد وكركوك أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ٢٣ شخصا وإصابة أعداد أكثر بجروح.

ثالثا - أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

ألف - الأنشطة السياسية

٩ - تركّزت أنشطة ممثلي الخاص وأنشطة البعثة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بالإحاح المتجدد على مسألة حدود العراق الداخلية المتنازع عليها، بغية تشجيع الحوار السياسي بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان. وفي إطار تلك الجهود، أنجزت البعثة مجموعة من التقارير التحليلية عن الحدود الداخلية المتنازع عليها في شمال العراق، وتم تقديمها في ٢٢ نيسان/أبريل إلى مجلس الرئاسة العراقي، ورئيس وزراء العراق، ورئيس حكومة إقليم كردستان. وقد أعدت هذه التقارير، التي استغرق إنجازها أكثر من عام، عقب مشاورات مع مجموعة واسعة من المحاورين العراقيين، من بينهم مسؤولين حكوميين كبار وأعضاء في البرلمان. وتكثفت المشاورات الرفيعة المستوى مع الشركاء العراقيين بشأن محتوى وطبيعة التقارير في أوائل نيسان/أبريل قبل تقديم التقارير رسميا. وعقدت جلسات إحاطة لاحقة مع اللجان البرلمانية المختصة، ومن بينها لجنة المادة ٢٣ ولجنة المادة ١٤٠ ولجنة مراجعة الدستور.

١٠ - وتم إعداد ١٥ تقريرا منفصلا عن الأفضية والنواحي في أربع محافظات في شمال العراق تمتد من الحدود مع الجمهورية العربية السورية إلى الحدود مع جمهورية إيران

الإسلامية، ومن بينها سنجار وتلعفر وتلكيف وشيخان وعقرة والحمدانية ومحمور في محافظة نينوى، والحويجة وديبس وداقوق وكركوك في محافظة كركوك، والطوز في محافظة صلاح الدين، وكفري وخانقين، وكذلك ناحية مندلي في قضاء بلدروز في محافظة ديالى. وجاءت التقارير في مجملها نتيجة لبحث متعمق في الأوضاع الراهنة والروايات المتضاربة عبر خطوط للتحريات يدعم بعضها بعضا، تمت بالتشاور العلني الوثيق مع مختلف السلطات العراقية على الصعيد الوطني وعلى مستوى الأقاليم والمحافظات وعلى الصعيد المحلي. ويتضمن تقييم كل من الأفضية والنواحي توصيات بشأن تدابير محلية محددة لبناء الثقة، ويهدف إلى إرساء أساس لمواصلة الحوار بين الأطراف العراقية، بما في ذلك في دعم العمليات المحلية. ونظرا لأن انعدام الوضوح الإداري قد تسبب في نقص شديد في توفير الخدمات لهذه المناطق، فإن التحليل مشفوع أيضا بخريطة للاحتياجات الإنمائية الأساسية.

١١ - ولما كانت التقارير تحليلية أكثر منها توجيهية في طابعها، فإنها لم تتضمن أية مقترحات محددة بشأن الولاية الإدارية على هذه المناطق مستقبلا. والنتائج لا تمس العمليات العراقية السيادية الجارية حاليا، وهي تتفق مع عناصر الدستور العراقي. كما أنها تقر بأنه لا يمكن معالجة هذه المسائل الحساسة بصورة منفصلة، وأنها تتطلب حسن النية والالتزام الثابت من جانب الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم ببدء عملية حوار مستمر لا يقتصر على المسائل الخاصة بالأراضي فحسب، بل ويشمل أيضا مسائل الأمن وتقاسم العائدات والمسائل الدستورية.

١٢ - وتتضمن التقارير ورقة مناقشة عن وضع كركوك الذي عرضت البعثة بشأنه أربعة خيارات، كلها تنطلق من الدستور العراقي في معالجة مسألة كركوك. وتتعامل الخيارات مع المحافظة باعتبارها كيانا واحدا، وتتطلب اتفاقا سياسيا بين الأطراف على مدى فترة انتقالية، بحيث يمكن عندئذ تأييدها من خلال استفتاء للتصديق عليها.

١٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أقام ممثلي الخاص والفريق السياسي بالبعثة اتصالا بعدد من كبار الشخصيات السياسية العراقية وأعضاء البرلمان والمستقلين وغيرهم من الممثلين المحليين من كركوك لمناقشة تقاسم السلطة في كركوك، فضلا عن التطورات في أجزاء من نينوى وديالى. كما عملت البعثة مع شركاء دوليين ممن أبدوا دائما دعما قويا ونشطا لمبادرة الأمم المتحدة السياسية بغية التخفيف من التوترات.

١٤ - وبالتوازي مع ذلك، وبناء على طلب رئيس البرلمان، واصلت البعثة تقديم الدعم للجنة البرلمانية المعنية بكركوك التي أنشئت وفقا للمادة ٢٣ من قانون انتخابات المحافظات. وتيسر البعثة عمل اللجنة من خلال تقديم خدمات السكرتارية والدعم اللوجستي والفني،

فضلا عن توفير الخبراء لإسداء المشورة للجنة بشأن تقاسم السلطة ومطالبات الملكية وتسجيل الناخبين. وطلبت لجنة المادة ٢٣ تمديد ولايتها لمدة شهرين حتى ١ نيسان/أبريل لرفع النتائج التي تخلص إليها إلى البرلمان. وفي حين يبدو أن هناك تفهما من حيث المبدأ فيما يتعلق بتوزيع المناصب الثلاثة العليا في مجلس المحافظة، لم يتم بعد الاتفاق على توزيع المناصب الحكومية الأدنى مستوى استنادا إلى نظام للحصص العرقية وفي إطار زمني لتنفيذ اتفاق لتقاسم السلطة. وفي أوائل أيار/مايو، رافق نائب ممثلي الخاص للشؤون السياسية أعضاء اللجنة، ومعهم رؤساء الأمن من كركوك وأعضاء من مجلس المحافظة، في زيارة إلى أيرلندا الشمالية. وكان الغرض من الزيارة مساعدة وفد كركوك على التعلم من تجربة أيرلندا الشمالية والدروس التي يمكن تطبيقها في كركوك، ولا سيما في مجالات تقاسم السلطة وإصلاح الشرطة والوضع الدستوري للمحافظة في ضوء اتفاق "الجمعة العظيمة" والروابط التي تربط أيرلندا الشمالية بكيانين منفصلين.

باء - الحوار الإقليمي

التطورات الإقليمية

١٥ - شهدت الفترة التي يغطيها التقرير عددا من الزيارات الرفيعة المستوى للعراق، وهي الزيارات التي زادت من تعزيز الاتصالات الثنائية بين العراق وجيرانه. وفي شباط/فبراير، قاد الرئيس جلال طالباني وفدا إلى طهران، وأعقب ذلك زيارتان إلى بغداد قام بهما رئيس جمهورية إيران الإسلامية الأسبق أكبر هاشمي رافسنجاني ورئيس البرلمان الإيراني علي لاريجاني. وفي ٧ آذار/مارس، زار الرئيس طالباني أنقرة، ثم في ٢٣ آذار/مارس، قام الرئيس التركي عبد الله غول بزيارة بغداد. كما قام وزير خارجية الكويت الشيخ محمد الصباح السالم الصباح والرئيس الفلسطيني محمود عباس بزيارة بغداد في شهري شباط/فبراير ونيسان/أبريل، على التوالي. وزار وزير خارجية الجمهورية العربية السورية وليد المعلم بغداد في ٢٥ آذار/مارس. وفي ٢١ آذار/مارس، قام الأمين العام لجامعة الدول العربية، عمرو موسى، بزيارة بغداد، ووعد باضطلاع الجامعة بدور أنشط في مجالات المصالحة الوطنية والتحضير للانتخابات والتعمير في العراق. وتؤكد هذه الزيارات ما يبذل من جهود منسقة لتعزيز العلاقات الثنائية بين حكومة العراق وجيرانها.

١٦ - ونتيجة لما طرأ في الآونة الأخيرة من تحسن على الحالة الأمنية ولما أحرز من تقدم سياسي في العراق، فضلا عن تحسن علاقاته مع جيرانه، أعلنت حكومة العراق رسميا أنها لا تنوي الاستمرار في آلية الحوار الإقليمي المتعدد الأطراف بشأن العراق، ولكنها ستسعى بالأحرى إلى تطوير علاقاتها الإقليمية على أساس ثنائي. وبناء عليه، تواصل البعثة الاتصال

بوزارة الخارجية ومكتب رئيس الوزراء لمناقشة سبل تعزيز اندماج العراق في المنطقة، بما في ذلك إدماج المشاركة الإقليمية ضمن الأولويات الجديدة للعهد الدولي مع العراق.

١٧ - كما تقدم البعثة دعماً مستمراً للمبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون الثنائي مع جيران العراق. وقد أدى الاقتراح الذي تقدمت به لإعطاء قوة دفع لمشروع مشترك لإزالة الألغام بين العراق وإيران إلى تشكيل لجنة تنسيق لإزالة الألغام والمخدرات على الجانب العراقي، وهي اللجنة التي عقدت عدة اجتماعات منذ شباط/فبراير، فضلاً عن إنشاء لجنة ثنائية لإزالة الألغام بين البلدين. كما تواصلت البعثة بتقديم المساعدة للمنسق الرفيع المستوى المعني بإعادة أو عودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاقهم إلى أوطانهم وإعادة جميع الممتلكات الكويتية، من خلال تطوير مشروع مع وزارة حقوق الإنسان في العراق لبناء القدرات في مجال استخراج الجثث من المقابر. كما يجري تقديم الدعم لمشروع صيانة العلامات الحدودية بين العراق والكويت (الذي أنشئ وفقاً لقرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣) ويجري تنفيذه بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة) من خلال متابعة التحضيرات للحملة القادمة لصيانة العلامات الحدودية مع الجانب العراقي، التي من المقرر أن تبدأ في أيلول/سبتمبر. كما تشارك الأمم المتحدة في مناقشات مع المحاورين العراقيين وغيرهم من أصحاب المصلحة بشأن تنفيذ الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٨٥٩ (٢٠٠٨)، في إطار الجهد المبذول على نطاق الأمانة العامة لاستعراض جميع القرارات المتصلة بالعراق المعتمدة منذ عام ١٩٩٠.

١٨ - وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، ظلت البعثة تنشط في التعامل مع الأطراف الإقليمية، حيث قام ممثلي الخاص بزيارات إلى الجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية والكويت، بينما قام نائب ممثلي الخاص بزيارة تركيا، لمناقشة أنشطة الأمم المتحدة في العراق وسبل تعزيز زيادة التعاون في المنطقة وزيادة مشاركة جيران البلد.

جيم - أنشطة الدعم الدستوري

١٩ - ضمن الجهود المبذولة لتيسير الحوار بشأن المسائل الدستورية غير المحسومة التي يتعين البت فيها، نظم مكتب الدعم الدستوري التابع للبعثة مناقشة مائدة مستديرة مع صناع السياسات العراقيين يومي ٧ و ٨ نيسان/أبريل للنظر في إدارة قطاع النفط والغاز في سياق نظام اتحادي. ونظمت مائدة مستديرة مشاهمة في إربيل ضمت عدداً أكبر من المشاركين. وتركزت المناقشات على تطور النظام الاتحادي في العراق، ودور المركز مقابل اختصاصات الأقاليم في عقود النفط، وإقامة نظام وطني فعال لتقاسم العائدات، وتحرير التشريعات المتعلقة بالنفط والغاز من أجل تنشيط الاستثمارات الأجنبية التي تشتد الحاجة إليها. ومن أجل تعبئة

المزيد من الزخم بشأن هذه المسائل المعلقة ودعم عمليات المصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية على الصعيد الوطني على حد سواء، اتفق على عقد مؤتمر موسع بشأن النظام الاتحادي وإدارة قطاع النفط والغاز في منتصف حزيران/يونيه، يستضيفه مجلس النواب بمساعدة من البعثة ومن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

دال - أنشطة المساعدة الانتخابية

٢٠ - في ٢٦ آذار/مارس، أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات النتائج المؤقتة النهائية لانتخابات مجالس المحافظات التي أجريت في ٣١ كانون الثاني/يناير. وكان الإعلان ختاماً لعملية البت النهائي في الطعون الانتخابية أمام الهيئة القضائية الانتخابية، وهي هيئة قضائية مستقلة عينتها محكمة النقض العراقية، مما أفسح المجال أمام تشكيل مجالس المحافظات الجديدة وانتخاب المحافظين الجدد ونوابهم.

٢١ - ورغم جهود التوعية العامة الواسعة المبذولة لكفالة معرفة الناخبين بأماكن الإدلاء بالأصوات، تم تقديم ٤٢٨ ١ من الشكاوى الفردية لدى مفوضية الانتخابات بشأن قوائم الناخبين (بنسبة ٧٧ في المائة من مجموع الشكاوى المقدمة في يوم الاقتراع والبالغ عددها ١ ٨٥٦ شكوى). وكان من الملحوظ عدم تقديم أية شكاوى من جانب الأحزاب السياسية بشأن أية أخطاء واسعة النطاق في قوائم الناخبين النهائية. وعند إعلان النتائج الأولية بعد خمسة أيام من الاقتراع، لم يكن هناك سوى قليل من الاعتراضات التي يعتد بها على مصداقية العملية، باستثناء ملحوظ يتمثل في الشكاوى التي أثارها مجلس الصحوة في الأنبار والتي حُدت بمفوضية الانتخابات إلى إيفاد فريق تحقيق إلى المحافظة، حيث وجد أن الشكاوى لا أساس لها من الصحة. كما أثرت شكاوى أخرى في ديالى ونيوى بشأن ادعاءات بملاء صناديق الاقتراع ببطاقات مزورة، مما دفع مفوضية الانتخابات إلى إلغاء النتائج الواردة من عدد من مراكز الاقتراع. وتم استبدال ثلاثة مرشحين نتيجة للتحقيق الذي أجرته المفوضية. وفي نهاية المطاف، أصدرت الهيئة الانتخابية القضائية قرارها لصالح مفوضية الانتخابات في كل الطعون البالغ مجموعها ٥٩٣ طعناً، ورفض كل الطعون المقدمة ضد النتائج النهائية.

٢٢ - وفي غضون ذلك، واصلت البعثة تقديم دعمها إلى مفوضية الانتخابات في التحضير لسلسلة من الأنشطة الانتخابية المقبلة، التي تبدأ بانتخابات رؤساء الأقاليم والانتخابات البرلمانية في منطقة حكومة إقليم كردستان المقرر حالياً إجراؤها في ٢٥ تموز/يوليه، وتبلغ ذروتها بانتخابات مجلس النواب في المحافظات الشمالي عشرة جميعها في أواخر ٢٠٠٩ أو أوائل ٢٠١٠. وعقب إقرار الجمعية الوطنية الكردستانية للإطار القانوني، يجري التفاوض حالياً لوضع الاحتياجات من الميزانية في صورتها النهائية. وتحتاج مفوضية الانتخابات من

الناحية الفنية فترة تحضيرية تمتد ٩٠ يوما من استلام الميزانية لكي يتسنى لها إجراء انتخابات موثوق بها ومقبولة. ومن الملحوظ في هذا الصدد أن مفوضية الانتخابات لا تزال تواجه صعوبات في الحصول على الأموال من السلطات العراقية في الوقت المناسب للاضطلاع بالأنشطة الانتخابية. ولا بد من معالجة هذه المسألة إذا أريد إتمام إجراء انتخابات مجلس النواب وتسجيل الناخبين في أنحاء البلد كما هو مخطط لهما.

٢٣ - وإلى جانب المساعدة التقنية في الأنشطة التنفيذية، تشجع البعثة عددا من ممارسات الدروس المستفادة لزيادة تحسين عمل مفوضية الانتخابات واستعداداتها العملية للمناسبات الانتخابية مستقبلا. وينصب التركيز بصفة خاصة على ضرورة تحسين قوائم الناخبين الوطنية ودقتها على مستوى الأفضية والنواحي. ويؤمل أن يتسنى إنجاز عملية شاملة لتحديث تسجيل الناخبين بدءا من ١ آب/أغسطس.

هاء - المساعدة الإنسانية والتعمير والتنمية

٢٤ - يتيح انتخاب سلطات مجالس المحافظات الجديدة فرصة لتعزيز الحكم المحلي يجعل مجالس المحافظات مسؤولة عن تحسين مستويات المعيشة في نطاق ولايات كل منها. والعديد من الاستطلاعات والاستقصاءات التي أجرتها وسائط الإعلام والأمم المتحدة على مدار الفترة التي يغطيها التقرير تبين أن الطلب المتزايد على الخدمات الاجتماعية وفرص العمل أصبح يتصدر أولويات العراقيين قبل الحاجة لتحسين الحالة الأمنية، التي كانت حتى وقت قريب تمثل الأولوية الرئيسية لهم. ويُطلب من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها استعراض أولوياتها لمساعدة الحكومة على نحو أفضل في هذا الصدد.

٢٥ - كما أن إغلاق مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق أمام المساهمات الجديدة - الذي اتفق عليه في الاجتماع الثامن للجنة المانحين للمرفق في نابولي، إيطاليا، في ١٨ شباط/فبراير - يمثل أيضا بدء مرحلة انتقالية هامة بالنسبة للمساعدات المقدمة من الأمم المتحدة إلى العراق. وستتوقف المساهمات في المرفق اعتبارا من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، مع عدم الموافقة على أية مشاريع جديدة بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وعدم الدخول في أية التزامات تعاقدية بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وكانت مساهمة الأمم المتحدة في انتعاش العراق من خلال المرفق محل تقدير في تقرير مستقل صدر في نابولي، بتكليف من لجنة مانحي المرفق. وأكد التقرير مرور ١,٣ بليون دولار من خلال المرفق إلى الأمم المتحدة لتوصيل سلع مادية ملموسة أدت إلى تحسين حياة المستفيدين منها، رغم بيئة العمل التي كانت كثيرا ما تتسم بالصعوبة. كما رحب المانحون وحكومة العراق بازدياد تماسك برامج الأمم المتحدة داخل العراق. وإنني لأشكر بحرارة البلدان الخمسة والعشرين المانحة في المرفق

لدعمها لهذا الصندوق، ولا سيما المفوضية الأوروبية واليابان وإسبانيا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ويجب أن أعرب عن تقدير خاص لحكومة إيطاليا لرئاستها القديرة للمرفق على مدى العامين الماضيين، ولحكومة الدانمرك على اضطلاعها بهذا الدور في عام ٢٠٠٩.

٢٦ - واستفادة من الدروس المكتسبة من مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق، يدخل العراق الآن مرحلة جديدة من المساعدة الدولية الثنائية. وإنني لأرحب بالقرار الذي اتخذته اجتماع نابولي باستكشاف خيارات لمواصلة التنسيق الممتاز بين المانحين والأمم المتحدة والحكومة تحت رعاية المرفق. وهو أمر بالغ الأهمية لكفالة الملكية الوطنية والمساءلة والشفافية التي دعا إليها إعلان باريس. ولمساعدة هذه العملية، قررت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الشروع خلال الربع الحالي من السنة في برنامج كامل لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من أجل العراق للفترة ٢٠١١-٢٠١٤، وهو النهج الذي أيدته رسمياً حكومة العراق في نيسان/أبريل، والذي يتماشى مع استراتيجية التنمية الوطنية العراقية. وسيكون الإطار تطوراً له أهميته من استراتيجية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة إلى العراق، كما أنه يقر عن حق بانتقال العراق المستمر إلى مسار إنمائي أكثر استقراراً.

٢٧ - ولا يزال العراق يواجه تحديات اجتماعية - اقتصادية لا يستهان بها. فمن المتوقع أن يصل العجز في ميزانية العراق لعام ٢٠٠٩ إلى ١٥,٩ بليون دولار، أو بنسبة ٢٧ في المائة (وهو أعلى عجز مسجل على مدار السنوات الست الماضية). ويؤكد الاستقصاء الاجتماعي - الاقتصادي للأسر المعيشية العراقية، الذي أعلنه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ البنك الدولي وحكومة العراق، أن ١٣ في المائة من جميع العراقيين يقل دخل الفرد الشهري لهم عن ٥١ دولاراً، وتبلغ هذه النسبة ٢٦ في المائة في المناطق الريفية. كما شدد الاستقصاء على المشاكل التي تعاني منها الخدمات البلدية في كثير من المناطق. فعلى سبيل المثال، لا تتوفر الخدمات البلدية لجمع القمامة لـ ٧١ في المائة من العراقيين، ويُقدر أنه لا يمكن الاعتماد على توصيلات المياه المترلية إلا بنسبة ١٢ في المائة فحسب. وكشف تحليل لقوة العمل في البلد في كانون الثاني/يناير أن من المرجح أن ينضم ٤٥٠.٠٠٠ شاب إلى قوة العمل في عام ٢٠٠٩ دون أن يكون أمامهم سوى فرص عمل محدودة. وتشير هذه النتائج إلى أن ثمة حاجة لزيادة المساعدة المقدمة إلى مجالس المحافظات لوضع أهداف إنمائية وتخطيط استراتيجيات قطاعية وتحسين تنفيذ الميزانيات.

٢٨ - وفي غضون ذلك، ورغم التصاعد الأخير في أعمال العنف، يظل العراق يشهد عودة المشردين بوتيرة مطردة، ويتطلع إلى إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية السابقة أو البحث لهم

عن مناطق يشعرون فيها بأمان أكثر. وبحلول نهاية الفترة التي يغطيها التقرير، كان عدد الأسر التي عادت منذ أوائل عام ٢٠٠٨ قد وصل إلى قرابة ٥٠.٠٠٠ شخص. وكانت الغالبية العظمى من العائدين من المشردين داخليا، حيث عاد نحو ٧٠ في المائة إلى ديارهم داخل نفس المحافظة بينما لم تزد نسبة العائدين من الخارج عن ١١ في المائة. ويبدو أن قرارهم بالعودة وإعادة الاندماج في العراق قد تأثر بدرجة كبيرة بالحالة الأمنية، وتوفر فرص العمل والخدمات، فضلا عن التأكيدات المتعلقة بالحماية القانونية وحقوق الملكية. وتبين التقارير أن ما لا يقل عن ٣٩ في المائة من المشردين داخليا لا يرغبون حاليا في العودة إلى مناطقهم الأصلية، وتبين الاستقصاءات الإنسانية أنهم قد لا يكونون في بعض الحالات أسوأ حالا من غيرهم من فقراء العراق. وتبين الاستقصاءات التي أجرتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الجمهورية العربية السورية والأردن أن ما يصل إلى ٨٠ في المائة ممن أجريت معهم مقابلات لا يعتزمون العودة إلى العراق. وتؤكد هذه النتائج على ضرورة وضع خطة شاملة لخلق فرص العمل المحلية، بالإضافة إلى تقديم المساعدة مباشرة إلى العائدين والمشردين داخليا والمقاتلين السابقين. وقد واصلت الأمم المتحدة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، من خلال مفوضية شؤون اللاجئين والشركاء الآخرين في المقام الأول، دعم الجهود التي يبذلها العراق لحماية حالات العودة ورصدها ومساعدتها.

٢٩ - وتهدف الأمم المتحدة إلى معالجة تلك المسائل المعقدة من خلال نهج شامل ببرامج كبيرة الحجم تُمول من خلال مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق وتُوجه نحو العهد الدولي مع العراق، لتطوير بيئة السياسات اللازمة لإصلاحات القطاعين الخاص والحكومي على حد سواء، فضلا عن تعزيز توفير الخدمات وفرص العمل على الصعيد المحلي. وخلال هذه الأشهر الثلاثة الأخيرة، ومن خلال برنامج تنمية القطاع الخاص (الذي تبلغ قيمته ٣٠ مليون دولار)، قدمت الأمم المتحدة، في شراكة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الدعم للجهود العراقية المبذولة لإصلاح المؤسسات المملوكة للدولة. كما يجري الآن على قدم وساق تطوير برنامج إصلاح القطاع العام ولامركزية الخدمات الأساسية (الذي تبلغ قيمته ٦٠ مليون دولار)، حيث تقدم الأمم المتحدة الدعم لمكتب رئيس الوزراء ووزارات الحكومة لتحديث الخدمة المدنية والهياكل الإدارية في البلد.

٣٠ - ويعد التنسيق الدولي أمرا لازما لنجاح هذه المبادرات، وبخاصة مع انتهاء السنة الثانية لتنفيذ العهد الدولي مع العراق. وفي عام ٢٠٠٩، شدد رئيس الوزراء المالكي على ضرورة تحديث العهد الدولي لكي يعكس الواقع الجديد في البلد. وقد أبرز اجتماع اللجنة التنفيذية للعهد الدولي في نيسان/أبريل أهمية العهد كأداة لتحديد الأولويات الإنمائية التي ينبغي أن تحظى بالدعم الدولي. غير أنه لا بد من التحديد الواضح لهذه المجالات وتوفيرها مع

الأولويات الاجتماعية - الاقتصادية للعراق. وفي هذا الصدد، شرع مستشاري الخاص للعهد الدولي مع العراق، إبراهيم غمباري، في إجراء استعراض لإعادة تركيز العهد، وزار بغداد في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ أيار/مايو، حيث أجرى مشاورات مستفيضة مع القيادات العراقية، بما في ذلك رئيس الوزراء المالكي ونائب الرئيس عبد المهدي ونائب الرئيس الهاشمي. وخلال وجوده في بغداد، اشترك أيضا في ٢٦ أيار/مايو، مع نائب رئيس الوزراء برهام صالح، في رئاسة اجتماع فريق بغداد للتنسيق لعرض إنجازات العهد الدولي حتى الآن ومناقشة مساره في المستقبل. وإلى جانب العمل مع حكومة العراق والمجتمع الدولي، كان هناك اتفاق في فريق التنسيق على إعادة تركيز العهد الدولي على أركان محددة. فحكومة العراق يتعين عليها النهوض بالإصلاحات الداخلية المدرجة على جدول أعمال العهد، بينما يتعين على إطار العهد القيام بجهود بناء القدرات وتمكين الدبلوماسية الاقتصادية بغية تشجيع الاستثمار الأجنبي والتجارة والتكامل الاقتصادي. وأنشئ فريق عامل تحضيرى لوضع خطة مفصلة لعرضها على المؤتمر الاستعراضي المقبل المقرر عقده في وقت لاحق من عام ٢٠٠٩.

٣١ - ويمثل التعداد العام للسكان والمساكن لعام ٢٠٠٩ في العراق، المقرر إجراؤه في وقت ما من العام الحالي، أول فرصة أمام البلد منذ عام ١٩٧٧ لتحديد خطوط الأساس لديمغرافيات السكان فيما يتصل بالأهداف الإنمائية الوطنية والعالمية. وقد بدأت المناقشات الأولية، ودعما للحكومة، استضاف صندوق الأمم المتحدة للسكان مؤتمرا لتخطيط التعداد وضمان جودته في ٢٣ كانون الثاني/يناير بالاشتراك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، وفي شراكة مع الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في العراق، والهيئة المناظرة له في إقليم كردستان العراقي.

٣٢ - كما استمرت عمليات الإغاثة الطارئة التي تضطلع بها الأمم المتحدة وشركاؤها في التصدي لتفشي الأمراض، وانعدام الأمن الغذائي، وحالات الحرمان المزمن. وشهد الربع الأول من عام ٢٠٠٩ استمرار تفشي مرض الحصبة، مما أسفر عن موت ما لا يقل عن ٣٥ طفلا وتعريض أعداد أكبر بكثير للخطر. واستجابة لذلك، تلقت منظمة الصحة العالمية أكثر من مليون دولار من الصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ لحشد حملة تحصين طارئة، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، لاحتواء تفشي المرض في المحافظات الخمس المتضررة. كما استمرت اليونيسيف في توفير المساعدة الطارئة إلى ٦٨ من الأقضية والنواحي الأشد ضعفا في العراق، يعيش فيها ١,٦ مليون نسمة، حيث تصدت لحملة أمور منها تحسين إمكانية الحصول على المياه ومرافق الصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم والدعم النفسي - الاجتماعي. وفي غضون ذلك، قدم برنامج الأغذية العالمي مساعدات غذائية لحوالي ٦٣٠.٠٠٠ من المشردين داخليا في أنحاء البلد.

٣٣ - ويظل تمويل العمليات الإنسانية من هذا القبيل يمثل تحدياً. وإنني لأتوجه بالشكر إلى أولئك المانحين الذين قدموا التبرعات إلى عملية النداء الموحد لعام ٢٠٠٩ من أجل العراق والمنطقة، التي تطلب ما يناهز ٣٥٥ مليون دولار لتوفير المساعدات الإنسانية للاجئين العراقيين الذين يعيشون في الخارج و ١٩٢ مليون دولار للفئات الأكثر ضعفاً داخل البلد. وإجمالاً، وصلت نسبة تمويل النداء الموحد لعام ٢٠٠٩ من أجل العراق إلى حوالي ٤٣ في المائة، ولكن سيلزم توفر دعم إضافي لسد الثغرات المتبقية في الجهود الإنسانية. وقد جدد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ميثاق صندوق الاستجابة الإنسانية الموسعة، الذي تم تحديد موارده مؤخرًا بمبلغ ١٥ مليون دولار من مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق، من أجل زيادة دعم عمل منظمات الإغاثة العراقية. وقام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتدريب أكثر من ٤٠ منظمة عراقية لتحسين فرص وصولها إلى التمويل من صندوق الاستجابة الإنسانية الموسعة.

٣٤ - وتشكل المخاطر البيئية المستمرة هي الأخرى تحديات إنسانية وإنمائية. فالعراق يواجه عامًا آخر من الجفاف بعض انخفاض معدلات أمطار الشتاء في كثير من المناطق، مما يهدد البيئة والزراعة فيه. وتتفاقم المشكلة من جراء تقلص موارد المياه الطبيعية. وقد أشار نائب وزير الموارد المائية خلال هذا الفصل إلى أن ٣٢ في المائة فحسب من مياه البلد تنبع من مصادر محلية، مما يجعل البلد يعتمد بدرجة كبيرة على جيرانه. ويتقلص معدل تدفق نهري دجلة والفرات إلى العراق، ويؤثر انخفاض كمية المياه أيضاً على نوعيتها. كما تتأثر الزراعة وتوليد الكهرباء، حيث يطال التهديد مشاريع ري مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية ومشاريع بناء محطات إضافية لتوليد الكهرباء بسبب نقص المياه. وأفادت وزارة الزراعة في شهر آذار/مارس أن العراق لا يستخدم إلا ٥٠ في المائة من أراضيه الصالحة للزراعة بسبب عدم توفر الري وسوء نوعية التربة. وإنني أشجع العراق وجيرانه على الدخول على سبيل الاستعجال في حوار دولي لإيجاد حلول لممرات العراق المائية المشتركة.

٣٥ - وخلال هذه الفترة، بدأ الفريق القطري التابع للأمم المتحدة برنامجين مشتركين كبيرين مع حكومة العراق. فقد قامت حكومة العراق ومبادرة الأمم المتحدة للمستنقعات (الأهوار) بجمع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، واليونيسيف، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق السكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف تقديم برنامج استراتيجي يتوجه إلى تنمية القدرات لإنعاش هذه البيئة الفريدة وتحسين الخدمات الاجتماعية وتوليد التنمية الاقتصادية. وتتضمن هذه المبادرة التزاماً من وزارة شؤون الأهوار، وتشمل تخصيص مبلغ ٥ ملايين دولار من موارد الوزارة في إطار التمويل المشترك. كما أطلق برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف والفاو مبادرة تهدف

إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية في صفوف الأطفال في العراق وإقامة نظام وطني لرصد تأثير ارتفاع أسعار الغذاء.

٣٦ - وتم، بدعم من البرنامج الإنمائي واليونيسيف، إعداد تقرير العراق الثاني عن تنفيذ معاهدة أوتاوا لحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ومنذ التقرير السابق، قام البرنامج الإنمائي واليونيسيف والمنظمات غير الحكومية الدولية بمساعدة العراق على تطهير ٢٠ كيلومترا مربعا من الأراضي وتوفير التدريب على التوعية بالألغام لأكثر من ٦٠٠ ٢٧٦ شخص. وقد توقفت الأعمال المدنية لإزالة الألغام في أنحاء البلد خلال الفترة التي يغطيها التقرير، لكي يتم وضعها تحت إشراف وزارة الدفاع. ونظرا للآثار الإنسانية والاقتصادية الكبرى المترتبة على الألغام والذخائر غير المنفجرة في العراق، فقد طلبت الأمم المتحدة استئناف الأعمال المدنية لإزالة الألغام على جناح السرعة.

٣٧ - كما أنجز البرنامج الإنمائي قاعدة البيانات القانونية العراقية، واختار محكمة التحقيق في إربيل لتكون محكمة نموذجية في إطار برنامج لسيادة القانون. وبالإشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أجرى البرنامج الإنمائي تقييما للاحتياجات بشأن امتثال المؤسسات وتنفيذها لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٣٨ - وقدم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة) المساعدة للحكومة في وضع سياسة وطنية شاملة للإسكان لتحسين أوضاع الإسكان ومعالجة النقص الزمن في المساكن. كما أنجزت منظمة الصحة العالمية برنامجا تدريبيا للفريق الطبية في أنحاء العراق لتعزيز توفير خدمات نقل الدم. وعقدت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف اجتماعات مع وزارة الصحة العراقية لبدء تحديث استراتيجية الرعاية الصحية للأومومة والطفولة في العراق. وأنجزت اليونيسيف إصلاح ١٤ مدرسة، وقامت بتوزيع لوازم مدرسية لقرابة ٢٠ ٠٠٠ من تلاميذ المدارس الابتدائية. وقام البرنامج الإنمائي بإصلاح خمس وحدات توربينات توليد الكهرباء في محطتي الموصل والتاجي للغاز، مما زاد إمدادات الطاقة للشبكة الوطنية بحوالي ٨٠ ميغاواط في المتوسط.

٣٩ - وتمشيا مع التزام الأمم المتحدة بتعزيز المساواة بين الجنسين والتكافؤ بينهما، بدأت المنظمة استراتيجية جنسانية مع الحكومة العراقية، تركز على وضع المرأة العراقية في المجتمع (الضمانات الدستورية، والمشاركة في العمل، والحماية). واستضاف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مؤتمرا في استانبول بمشاركة حكومة العراق والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة لمساعدة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. كما قامت اليونيسيف، في إطار نهج منظم

لرصد انتهاكات حقوق الأطفال والإبلاغ عنها، بتدريب أكثر من ٤٠٠ عراقي على منع العنف ضد الأطفال والشباب، وبخاصة الفتيات. وتقدر الأمم المتحدة مشاركة الحكومة والمجتمع المدني في هذه القضية البالغة الأهمية بالنسبة لمستقبل العراق.

واو - أنشطة حقوق الإنسان

٤٠ - في ٢٩ نيسان/أبريل، أصدرت البعثة تقريرها الرابع عشر عن حالة حقوق الإنسان في البلد، الذي يغطي الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ويشير التقرير، الذي أعد بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إلى أنه رغم أن الفترة التي يغطيها قد شهدت مزيداً من التحسن في مجال الأمن، إلا أن الحالة العامة لحقوق الإنسان في العراق لا تزال تبعث على القلق. ويصف التقرير طائفة من انتهاكات حقوق الإنسان، ويكرر التأكيد على أن الأمن لن يستتب إلا إذا اتخذت خطوات لتعزيز سيادة القانون وإنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب. كما يقر التقرير بالتطورات المؤسسية والقانونية الهامة التي حدثت خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، يبين التقرير أن العنف القائم على أساس نوع الجنس لا يزال من بين المشاكل الرئيسية التي لا تلقى علاجاً في كافة أنحاء العراق.

٤١ - ويظل القلق يساور البعثة إزاء استمرار جوانب القصور في قطاع إقامة العدل وسيادة القانون. فقد أثار تطبيق تشريع مكافحة الإرهاب مزيداً من القلق عقب إعلان الحكومة أنها تعتزم استئناف عمليات الإعدام بشنق ١٢٨ سجينا في الربع الثاني من عام ٢٠٠٩. كما تشعر البعثة بالقلق بصفة خاصة إزاء ما يجري حالياً من الاعتماد بصورة زائدة على الاعترافات في إجراءات المحاكمات الجنائية، وإزاء إجراءات التحقيق القاسية التي تصل في بعض الحالات إلى حد التعذيب. وفي ضوء هذه الشواغل، واصلت البعثة الدخول في مناقشات مع السلطات العراقية حول التزامات البلد بموجب القانون الدولي، وحثت الحكومة على أن تفرض على الفور وفقاً لاختيارها على تنفيذ كل أحكام الإعدام في العراق.

٤٢ - ولا تتوفر حالياً إحصاءات موثوق بها بشأن نزلاء السجون في مرافق الاحتجاز العراقية، وهو ما يرجع أساساً إلى عدم دقة وشفافية الإبلاغ عن تنفيذ السلطات العراقية لقانون العفو. وقد تلقت البعثة معلومات موثوق بها تفيد أن السلطات العراقية قد أعادت اعتقال بعض المحتجزين المفرج عنها بمجرد إطلاق سراحهم من مرافق الاحتجاز الخاضعة لسيطرة القوة المتعددة الجنسيات في العراق. وفي غضون ذلك، انخفض عدد المحتجزين لدى القوة من أكثر من ١٥ ٠٠٠ محتجز في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٢ ٥٠٠ محتجز في نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

٤٣ - ولمعالجة مسألة اكتظاظ مرافق الاحتجاز وتحسين الأوضاع المتردية في كثير من السجون، أعلنت حكومة العراق عن خطة لتحديث مرافق الاحتجاز والسجون التابعة لها، إما بنائها من جديد، أو بتجديد القائم منها حيثما كان ذلك ممكناً. وفي حين يرحب مكتب حقوق الإنسان بالبعثة بقرار الحكومة، فإن القلق يظل يساوره من أنه ما لم يقترن ذلك الجهد بإصلاحات القانون الجنائي، وتنقيح تدابير مكافحة الإرهاب، وتحسين الممارسات المتعلقة بمعاملة المحتجزين وإجراءات المحاكمات، فإنه لن ينجح في كفالة الامتثال اللازم للمعايير الدولية لحقوق الإنسان وضمانات المحاكمة العادلة.

٤٤ - ويظل العنف ضد المرأة من بين المشاكل الرئيسية التي لا تلقى علاجاً في كافة أنحاء العراق. فقد استمر الإبلاغ عن جرائم القتل بدواعي الشرف وغير ذلك من أشكال العنف ضد المرأة باعتبارها حوادث أو محاولات انتحار أو انتحار. وتواصل البعثة إشراك أعضاء حكومة العراق ومنظمات المجتمع المدني الوطنية في عملية التوعية بحقوق المرأة، وتقديم الدعم لمختلف مبادرات السلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية الرامية إلى القضاء على جرائم القتل بدواعي الشرف وغير ذلك من أشكال العنف ضد المرأة. وقام مكتب حقوق الإنسان بالبعثة يومي ١٩ و ٢٠ آذار/مارس برعاية مؤتمر دولي حضره أعضاء في البرلمان وممثلون للوزارات التنفيذية، ومن بينهم أعضاء في حكومة إقليم كردستان، وخبراء دوليون. واحتتم المؤتمر باعتماد توصيات بشأن تدابير تشريعية وغيرها تهدف إلى إنشاء آليات أفضل لحماية النساء في حالات العنف وأوقات المصاعب الاقتصادية.

٤٥ - وواصل مكتب حقوق الإنسان بالبعثة تقديم الدعم للمؤسسات العراقية من أجل تحسين قدرتها على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وتلقى ١٥ مدرباً من وزارتي الداخلية والدفاع تدريباً مكثفاً على مبادئ حقوق الإنسان في القانون الدولي والمحلي. وأجري التدريب في إربيل في الفترة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل.

٤٦ - وقد تسبب الفراغ الناشئ عن استقالة رئيس مجلس النواب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ في تأخير عدد من المشاريع المقرر اعتمادها، من بينها اللجنة العليا المستقلة لحقوق الإنسان. فقد طلبت لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب من رئيس المجلس تعيين لجنة تتولى تعيين أعضاء اللجنة العليا المستقلة. ولما كانت الميزانية العراقية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، التي أقرت في آذار/مارس، لا ترصد تمويلاً للجنة العليا المستقلة، فإن البعثة تحث مجلس النواب وحكومة العراق على إدراج اعتمادات في الميزانية للجنة العليا المستقلة عند استعراض منتصف المدة المقبل للميزانية في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٤٧ - وفي آذار/مارس، أقر مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق مشروع مكتب حقوق الإنسان بالبعثة المتعلق بتدريب وتجهيز فريق خبراء من وزارة حقوق الإنسان على قيادة أعمال استخراج الجثث من المقابر الجماعية في أنحاء العراق. ومن المتوقع لهذا المشروع، الذي يكمل المشاريع الأخرى التي يضطلع بها مكتب حقوق الإنسان في مجالي العدالة الانتقالية وتحقيق المصالحة، أن يولي الأولوية للمقابر التي تضم رفات أسرى الحرب الكويتيين المفقودين.

زاي - المسائل التشغيلية واللوجستية والأمنية

٤٨ - تمشيا مع الاتفاق الأمني الثنائي، يستمر نقل المسؤوليات الأمنية من قوات الولايات المتحدة إلى قوات الأمن العراقية. وبدأت قوات الولايات المتحدة انسحابها من عدد من القواعد ومراكز الأمن المشتركة في أنحاء البلد، وتتولى قوات الأمن العراقية بصورة متزايدة المزيد من المسؤوليات الأمنية الداخلية. وفي بغداد، تحف القيود الأمنية فيما يبدو، حيث يُزال العديد من الحواجز الخرسانية من المناطق الحضرية كجزء من عملية تطبيع الأوضاع الأوسع نطاقاً. ويوضح مسؤولون من حكومة العراق أن قدرات قوات الأمن العراقية كافية لاستلام المسؤولية من القوة المتعددة الجنسيات الراحلة. غير أن جماعات المعارضة المسلحة وتنظيم القاعدة وغيرها من العناصر المتطرفة لا تزال تبدي عزمها وقدرتها على القيام بهجمات واسعة ضد المسؤولين الحكوميين وقوات الأمن والسكان المحليين. ورغم الانخفاض الملحوظ في أنشطة المتمردين في أنحاء البلد خلال الاثني عشر شهراً الماضية، فلا تزال هناك جماعات مسلحة صغيرة مصممة على إثارة أعمال العنف الطائفي وتقويض ثقة الناس في قدرة الحكومة على توفير الأمن بشكل فعال.

٤٩ - أما مناطق حكومة إقليم كردستان، فلا تزال مستقرة بوجه عام، مما سمح للبعثة ولفريق الأمم المتحدة القطري بتنفيذ برنامج أكثر اتساعاً لأنشطة الدعوة. غير أنه لا يزال هناك خطر من العناصر المتشددة التي تتسلل من المناطق الأخرى. وفي مدينة كركوك المتنازع عليها والمناطق المحيطة بها، استمرت الهجمات المنخفضة الشدة ضد قوات الولايات المتحدة والقوات العراقية من جانب الجماعات المسلحة المحلية. وقد أولي اهتمام خاص لاحتمال تزايد الاحتكاكات بين الطوائف، فضلاً عن خطر تصاعد التوترات بين قوات الأمن العراقية وقوات البشمركة الكردية التي ترابط في المناطق المتنازع عليها من محافظة كركوك وشمال ديالى. وفي غضون ذلك، شنت قوات الولايات المتحدة والقوات العراقية سلسلة جديدة من الهجمات المشتركة الموجهة ضد تنظيم القاعدة وغيره من عناصر المتشددين في أنحاء محافظة نينوى. وحتى الآن، لم تكن العمليات العسكرية فعالة في الحد من نفوذ المتمردين في هذه

المنطقة بالقدر الذي كانت عليه في المحافظات الأخرى. وسجلت الموصل أسبوعيا ما متوسطه ستة إلى سبعة أحداث يسقط فيها العديد من الضحايا كل شهر، بما فيها السيارات المملوغة والمهجمات الانتحارية بالسترات المتفجرة، فضلا عن أعمال القتل الموجهة التي تستهدف القيادات القبلية والسياسية.

٥٠ - ولا يزال نشاط المتمردين في محافظة الأنبار يتركز على طول ممر الرمادي - الفلوجة، مع الإبلاغ عن حوادث معزولة بالقرب من القائم (منطقة حدودية) وهيت. وتظل الرمادي نفسها مستقرة بدرجة معقولة، غير أن المركبات المملوغة ومفجري القنابل الانتحاريين لا يزالون يستهدفون بصورة متصلة قوات الأمن العراقية وقادة مجالس الصحوة في الفلوجة وحولها. وفي بعقوبه، لا يزال المتمردون يشكلون تحديا لا يستهان به لقوات الأمن في المدينة والمناطق الريفية المحيطة بها على حد سواء، حيث يظل حتى مجمع مجلس المحافظة معرضا للخطر، مثلما اتضح عندما التف أحد مفجري القنابل الانتحاريين على كل التدابير الأمنية ليقوم بمهاجمة وفد زائر من الولايات المتحدة.

٥١ - وتظل مستويات الحوادث منخفضة في أنحاء جنوب العراق، باستثناء هجومين انتحاريين على الحجاج المسافرين إلى كربلاء في شباط/فبراير، وهجومين بسيارتين مملوغتين في منطقة الحلة الشمالية، استهدف أحدهما أعضاء في جماعات "أبناء العراق" وأسفر عن مصرعهم بينما كانوا يصطفون لاستلام مرتباقيهم من مكتب تباع لوزارة الداخلية. وأسفرت العمليات الأمنية المتواصلة في البصرة وغيرها من المراكز السكانية الكبرى عن اعتقال عدد كبير من المتشددين المشتبه فيهم وكشفت عن مخابئ كبيرة للأسلحة في المنطقة. وكانت عمليات اعتراض مهربي الأسلحة في محافظة ميسان بصفة خاصة ناجحة في ضبط آلاف من الصواريخ وقذائف الهاون والقنابل المحلية الصنع. ورغم هذه النجاحات، لا تزال قوات الأمن العراقية والقوة المتعددة الجنسيات في العراق تواجه هجمات منتظمة من هذه المخابئ للأسلحة.

٥٢ - ولا تزال الأمم المتحدة في العراق تواجه تحديات هائلة في تأمين موظفيها وأصولها وإدارة عملياتها نظرا لتعقد ديناميات البيئة الأمنية وسرعة تغيرها. وفي هذا الصدد، وأخذا في الاعتبار التوازن المطلوب بين الأمن والبرامج، واصلت البعثة تطوير وإعادة تنظيم قدراتها التشغيلية لدعم الأنشطة القائمة واتخاذ تدابير الحماية اللازمة لتيسير التوسع المتوخى للبعثة، ولا سيما في دعم وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها. ووصولاً إلى هذه الغاية، لم يقتصر قسم الأمن بالبعثة على العمل فحسب مع إدارات السلامة والأمن، والشؤون السياسية، والدعم الميداني بالأمانة العامة، بل عمل بنشاط مع فريق الأمم المتحدة

القطري على مستوى المقر وعلى المستوى المحلي على حد سواء لضمان أن يعكس الوضع الأمني مستقبلا الاحتياجات الفعلية لهذه الوكالات ولبليها.

٥٣ - ويظل من اللازم استمرار وجود المستشارين العسكريين المقدمين من الدول الأعضاء لمساعدة البعثة، سواء في توسيع أنشطتها في كافة المحافظات، أو في الاتصال بالقوات المسلحة العراقية والقوة المتعددة الجنسيات في العراق. ومع تنفيذ الاتفاق الأمني الثنائي وزيادة تعاون البعثة مع قوات الأمن العراقية، كان الدعم المقدم من المستشارين العسكريين في إجراء التقييمات المشتركة للقدرات مع الأطراف المناظرة لتحديد الدعم التشغيلي المتاح مستقبلا وتنسيق الآليات مع القوات العراقية مع مضي الانتقال قدما، كان مفيدا بدرجة كبيرة في مساعدة قسم الأمن بالبعثة في تشكيل مفهوم العمليات مستقبلا. وإنني لأتوجه باسم البعثة بالشكر إلى جميع الدول الأعضاء لمساهمتهما في هذا الصدد.

رابعا - ملاحظات

٥٤ - خلال الفترة التي يغطيها التقرير، كانت هناك دلائل مشجعة على التقدم في العراق. فبعد النجاح في إجراء انتخابات مجلس المحافظات التي كانت سلمية في معظمها في وقت سابق من العام، شهدنا عمليات ديمقراطية تجري على الصعيد المحلي بتشكيل التحالفات السياسية للسماح بانتخاب المحافظين ونوابهم في كل من المحافظات الأربع عشرة التي أجريت فيها الانتخابات. ويؤمل أن يسهم ذلك في تعزيز المزيد من المساءلة في مؤسسات الحكم المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، وبعد فترة طويلة من الجمود في مجلس النواب، تم التوصل إلى اتفاق بشأن انتخاب رئيس جديد للبرلمان، وعلى خطة عمل صارمة بهدف تحقيق تقدم في التشريعات المتعلقة البالغة الأهمية اللازمة لانتعاش البلد. كما تظهر قوات الأمن العراقية قدرتها على تولي المزيد من المسؤوليات الأمنية. وتؤكد تلك التطورات الاتجاه الإيجابي السائد بوجه عام على الجبهتين السياسية والأمنية على حد سواء.

٥٥ - ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من التحديات الهامة، ولا يزال يلزم إحراز المزيد من التقدم في الأشهر المقبلة لكفالة استدامة المكاسب التي تحققت حتى الآن. وكما قلت في تقاريري السابقة، تظل المصالحة الوطنية هي الأولوية الرئيسية في العراق. وتحديدا، فإن حل مسائل رئيسية، من بينها النظام الاتحادي وتقاسم الموارد الطبيعية والحدود الداخلية المتنازع عليها، يمكن أن يكون سبيلا لتحقيق سلام دائم. ولن يتسنى إحراز مزيد من التقدم في هذه المسائل المعقدة إلا إذا اجتمع القادة العراقيون بروح من الوحدة الوطنية وتبنوا التدابير الدستورية والتشريعية التي تشتد الحاجة إليها في الميادين السياسية والانتخابية والاقتصادية والاجتماعية. كما أن توفير الخدمات الأساسية سيترجم بأهمية بالغة لتحسين حياة الشعب

العراقي. ووفقاً للولاية المسندة إليها، تواصل الأمم المتحدة دعم وتيسير الجهود العراقية المستمرة في جميع هذه المجالات.

٥٦ - وفي حين تواصل قوات الأمن العراقية إظهار قدرتها على الاضطلاع بمستويات متزايدة من المسؤولية، يظل استمرار الهجمات ضد المدنيين يذكرنا على نحو صارخ بالتحديات المستمرة في الميدان الأمني. وإني لأحث جميع العراقيين على عدم الانسياق وراء سياسة الشكوك أو التهيب أو الخوف أو الانتقام، بل العمل معاً لتطوير الإنجازات التي تحققت حتى الآن.

٥٧ - وتستمر العمليات الانتخابية الهامة في العراق، وتتأهب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات للمناسبات الانتخابية التي ستنتم في عام ٢٠٠٩ وأوائل عام ٢٠١٠. وبدعم من البعثة، ستقوم المفوضية بتنفيذ الانتخابات في منطقة حكومة إقليم كردستان في تموز/يوليه، وبعملية تحديث لقوائم الناخبين على نطاق البلد في آب/أغسطس، وتنظيم انتخابات مجلس النواب الجديد في أواخر ٢٠٠٩ أو أوائل ٢٠١٠. وقد رأى الكثيرون أن انتخابات مجالس المحافظات في كانون الثاني/يناير كانت ناجحة، ويؤمل أن تستفيد مفوضية الانتخابات من هذا الأساس المتين لانجاز انتخابات أكثر مصداقية. وتظل البعثة ملتزمة بمواصلة تقديم المساعدة التقنية المشمولة بولايتها. ويتمثل هدفها في مساعدة مفوضية الانتخابات على أن تكون على استعداد لإجراء الانتخابات إذا دُعِيَ لإجراء أي انتخابات أخرى، مثل الانتخابات في كركوك و/أو احتمال إجراء استفتاء و/أو انتخابات الأقضية والنواحي.

٥٨ - وإني ألاحظ مع القلق تصاعد التوترات في مناطق عديدة، وبخاصة نينوى وكركوك وديالى. وفي حين أرحب بالجهود المبذولة مؤخراً لتسيير دوريات مشتركة بين قوات الأمن العراقية وقوات البشمركة في بعض المناطق المتنازع عليها، فإن إضفاء الاستقرار على الوضع يتطلب ما هو أكثر من ذلك بكثير. وإني أحث الزعماء على الصعيدين الوطني والمحلي على بذل جهودهم لتخفيف التوترات من أجل حل الأسباب الكامنة لها. وأؤيد في هذا الصدد الجهود التي يضطلع بها ممثلي الخاص والبعثة لتيسير إجراء حوار سياسي ومساعدة الأطراف على التوصل إلى حلول مقبولة للجميع. وعلى وجه التحديد، يمكن للتقرير الذي وضعت به البعثة عن المناطق المتنازع عليها في العراق أن يوفر نقطة انطلاق مفيدة للحوار البناء. وإني أحث الزعماء العراقيين على اغتنام هذه الفرصة للمشاركة في عملية ترمي إلى حل هذه المسائل الهامة. وستواصل البعثة العمل مع كافة أصحاب المصلحة بشأن ما يمكن اتخاذه من الخطوات التالية.

٥٩ - وفي الوقت نفسه، وعلى سبيل دعم تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، من خلال إقامة مؤسسات مستقلة تتمتع بالشفافية، تعترم البعثة تعزيز اللجنة العليا المستقلة لحقوق الإنسان. كما أنني أشجع حكومة العراق على مواصلة ما تبذله من جهود في مجال إصلاح القضاء، وبخاصة فيما يتعلق بالانتقال من نظام للعدالة يعتمد على اعترافات المتهمين إلى نظام يعتمد على الأدلة. وتظل الأمم المتحدة على استعداد للمساعدة في هذا الجهد الهام. غير أنني أعرب عن أسفي لقرار حكومة العراق استئناف استخدام عقوبة الإعدام في العراق، وأحث الحكومة على النظر من جديد في تبني وقف اختياري لها.

٦٠ - ويدخل انتعاش العراق مرحلة مختلفة، حيث تقود حكومة العراق جهدا وتحولا من الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين إلى التأكيد على العلاقات الثنائية مع المانحين. ويتطلب الواقع الجديد إحداث تغيير في موازنة وطبيعة الدعم الدولي المقدم إلى العراق؛ ومن منظور الأمم المتحدة، نتصور زيادة التركيز على التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. فالاقتصاد الصحي والوظائف والخدمات والنظام الحكومي الفعال هي المكاسب التي تتحقق من وراء الحكم الديمقراطي الرشيد. ولتلبية هذا الطلب، ينبغي على وكالات الأمم المتحدة الخاصة وصناديقها وبرامجها أن توسع من نطاق أنشطتها للوصول إلى عامة الشعب في العراق. ومع تحسن الأمن، يؤمل أن يصبح التفاعل بين فريق الأمم المتحدة القطري وحكومة العراق أكثر كثافة واعتمادا على السياسات. ويشمل ذلك، على الصعيد الوطني، توفير ما لدى الأمم المتحدة من خبرات فنية تقنية إلى جانب أفضل الممارسات الدولية؛ وعلى الصعيد المحلي، يشمل ذلك توفير مساعدة الأمم المتحدة لتحسين الخدمات الاجتماعية وتشجيع خلق فرص العمل. وتطلعا إلى المستقبل، فإن وضع إطار شامل لعمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية سيساعد في تطبيع علاقات فريق الأمم المتحدة القطري مع العراق. وسيكون إعادة تنظيم عملياتنا وتوسيعها أولوية من أولويات الأمم المتحدة خلال عام ٢٠٠٩.

٦١ - كما أن تنسيق المساعدات الدولية المقدمة إلى العراق أولوية تتسم بنفس القدر من الأهمية، مع إغلاق مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق واقتراب العهد الدولي مع العراق من العام الثالث لتنفيذه. وأصبح من اللازم المناسب من حيث التوقيت على حد سواء القيام باستعراض استراتيجي لآليات التنسيق في العراق مستقبلا، لتحديث الاستراتيجيات الدولية داخل سياق سيادة البلد. ومن الأمور الأساسية إجراء حوار بين الحكومة والمانحين حول كيفية تكييف العهد الدولي مع العراق. وكرئيس مشارك للعهد الدولي، فإنني أشجع على تبني نهج مبسط وموجه بدرجة أكبر إلى أولويات البلد الاجتماعية - الاقتصادية. وأرحب في هذا الصدد بالتعاون الوثيق بين حكومة العراق ومستشاري الخاص للعهد الدولي مع العراق، إبراهيم غمباري.

٦٢ - كما ينبغي إنفاق الموارد في المجالات التي تحدث أثرا دائما في جهود الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي. فاللاجئون والمشردون داخليا والعائدون، على سبيل المثال، يمثلون أولوية بالغة الأهمية، وستواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى العراق لضمان إدماجهم وإعادة توطينهم وعودتهم. غير أن كل الدلائل الحالية تشير إلى أن هذه الجهود لن تكون فعالة إذا تمت بمعزل عن المبادرات الأوسع نطاقا لإعادة بناء الحياة المعيشية والخدمات في المجتمعات المحلية الشديدة الفقر والمتضررة من الصراعات. وإني لأحث العراق والبلدان المضيفة المجاورة والمجتمع الدولي بقوة على معالجة هذه المسائل المعقدة.

٦٣ - وإني لأؤمن إيمانا راسخا بأن التعاون الإقليمي والدولي يظل عاملا أساسيا لاستقرار العراق وانتعاشه، وأدرك أنه لا بد من مواصلة توطيد أركان هذه المبادرات. وقد شجعتني في الآونة الأخيرة سلسلة الزيارات الرسمية الرفيعة المستوى بين العراق وجيرانه. وستواصل البعثة، بموجب الولاية المسندة إليها، تقديم الخبرة التقنية والمساعدة إلى حكومة العراق وهي تشرك جيرانها من خلال الآليات الإقليمية والمبادرات الثنائية في المسائل ذات الاهتمام المشترك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مجلس الأمن دعا، بموجب القرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨)، إلى استعراض جميع القرارات التي تتصل تحديدا بالعراق، بدءا باعتماد القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بعد التشاور مع العراق، تقريرا عن الحقائق ذات الصلة بنظر المجلس في الإجراءات المطلوبة لكي يستعيد العراق المكانة الدولية التي كان يتبوؤها قبل اتخاذ تلك القرارات. وسأرفع قريبا تقريرا إلى مجلس الأمن وفقا للقرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨).

٦٤ - ومع تحسن الحالة الأمنية، ستواصل الأمم المتحدة السعي لتوسيع وجودها وأنشطتها في العراق بما يتفق مع احتياجات العراق، فضلا عن تعزيز قدراتها التشغيلية. غير أن العراق يظل يمثل بيئة عمل مليئة بالتحديات، وإحدى أولوياتي الرئيسية تتمثل في كفالة سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة. ولهذا السبب، ستواصل الأمم المتحدة الاعتماد على الدول الأعضاء في توفير الدعم الأمني واللوجستي والتشغيلي والمالي في المستقبل المنظور. ويشمل ذلك توظيف الاستثمارات في الوقت المناسب من أجل تحسين القدرات التشغيلية للمنظمة. وإني لأتوجه بالشكر إلى حكومة العراق والقوة المتعددة الجنسيات في العراق لدعمهم المستمر لوجود الأمم المتحدة في العراق.

٦٥ - وأود أن أعرب عن امتناني العميق لجميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في العراق لجهودهم التي لا تعرف الكلل. وهي شهادة على التزام المنظمة بمساعدة شعب العراق في إعادة بناء بلده في هذا المنعطف الحاسم من تاريخه. وأود أن أعرب عن تقديري لنائب الممثل الخاص للأمين العام للعراق، دافيد شيرر، الذي ترك البعثة مؤخرا. فبفضل جهوده، أصبحت

الأنشطة التي تبذلها الأمم المتحدة في ميادين المساعدات الإنسانية والتعمير والتنمية متوائمة بصورة أفضل مع أولويات البلد. كما أثنى على القيادة النشطة لممثلي الخاص للعراق، ستافان دي ميستورا، الذي سترك البعثة قريبا. فالجهود التي بذلها شخصيا وسط ظروف صعبة من أجل تشجيع الحوار السياسي، وبخاصة فيما يتعلق بالحدود الداخلية المتنازع عليها وقانون انتخابات مجالس المحافظات، ودوره في كفالة نجاح تلك الانتخابات التي أجريت في كانون الثاني/يناير الماضي، لهي جهود جديرة بالتقدير على وجه الخصوص.
